المكانة الاستراتيجية لإقليم كردستان في العلاقات العراقية – التركية بعد ٢٠٠٣ : حدود المصالح والتصادم

م.م أحمد عبد السلام هورامي
الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية.
ahmedhawrmi@gmail.com

الملخص:

يجتمع العراق مع تركيا في جملة واسعة من القضايا التي تجعل علاقاتهما متصالحة كما وقد شابها التوتر في كثير من الاوقات ، فهي ليست علاقات مستحدثة ، بل لها جذور تأريخية متينة منذ العهد العثماني الذي خضع له العراق لفترة طويلة حتى سقوط الامبراطورية العثمانية وتقسيم تركتها بيد الدول الاستعمارية بعد الحرب العالمية الاولى ١٩١٤–١٩١٨ . وتشكل الروابط الثقافية المشتركة والتداخل العرقي الممتد عبر حدود البلدين والناجم عن وجود الاكراد والتركمان عاملا مهما يضاف الى جملة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتجارية التي ربطت علاقات البلدين استراتيجيا وجعلت الانفكاك والقطيعة امرا مستحيلا . وقد زادت تلك العلاقات تجذرا مع تصاعد الارتباطات الاقتصادية ما بين تركيا واقليم كوردستان العراق ،بسبب الاستثمارات الواسعة التي قامت بها الشركات التركية في عموم العراق وفي اقليم كوردستان بشكل خاص بعد عام ٢٠٠٣ ، فضلا عن تصاعد ملف ازمة المياه التي اخذ العراق يعاني من اثارها السلبية على واقعه الزراعي نتيجة سياسة بناء السدود التي انتهجتها الحكومة التركية في مناطق جنوب شرق تركيا منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي ، والتي اخذت تقلل من منسوب التدفقات المائية التي تدخل الى العراق من نهري دجلة والفرات اللذان ينبعان من الاراضي التركية ، وقد فاقمت الزيادة العشوائية للسكان حاجة العراق الماسة الى هذين النهرين لإرواء الاراضي الزراعية وسد الحاجة العامة من مياه الشرب والزراعة، الامر الذي اثار في كثير من الاحيان مشكلات سياسية وتداخل مصالح اربكت العلاقات العراقية – التركية، بسبب ما ترتب على حصة العراق من مشكلات نتيجة نقص الاطلاقات المائية من الجانب التركي.

الكلمات المفتاحية :تركيا ، كوردستان العراق ، حزب العمال الكوردستاني ، اردوغان.

تاريخ الاستلام : ٩/ ١ /٢٠٢٤ تاريخ القبول: ١٢ / ٢ /٢٠٢٤ تاريخ النشر: ١ / ٣ /٢٠٢٤

The Strategic Position of Kurdistan Region In Iraqi-Turkish Relations After 2003

Assist Lacturer: Ahmed Hawrami
Mustansiriya University / Collage of Political Science
ahmedhawrmi@gmail.com

Abstract :
Iraq meets Turkey on a wide range of issues that make their relations close and strong, as they are not new relations, but rather have solid historical roots since the Ottoman era, to which Iraq was subjected for a long time until the fall of the Ottoman Empire and the division of its legacy in the hands of the colonial powers after the First World War 1914-1918 . The common cultural ties and the ethnic overlap that extends across the borders of the two countries, resulting from the presence of the Kurds and Turkmen, constitute an important factor added to the total economic, social and commercial factors that strategically linked the relations of the two countries and made separation and estrangement impossible. These relations have become more rooted with the escalation of economic ties between Turkey and the Kurdistan Region of Iraq, due to the extensive investments made by Turkish companies throughout Iraq and in the Kurdistan Region in particular after 2003, as well as the escalation of the water crisis file that Iraq is suffering from its negative effects on Its agricultural reality is a result of the policy of building dams pursued by the Turkish government in the regions of southeastern Turkey since the mid-nineties of the last century, which began to reduce the level of water flows entering Iraq from the Tigris and Euphrates rivers that originate from Turkish lands, and the random increase of the population exacerbated Iraq's urgent need To these two rivers to irrigate agricultural lands and fill the general need for drinking and agricultural water, which often raised political problems and overlapping interests that confused Iraqi-Turkish relations, because of the problems that resulted from Iraq’s share as a result of the lack of water releases from the Turkish side.

Key Words : Turkey , Iraqi Kurdistan, the Kurdistan workers party ,Erdogan.

أهمية البحث :

تكمن اهمية البحث من الدور المحوري الذي بات يلعبه اقليم كوردستان العراق في العلاقات العراقية – التركية بعد عام ٢٠٠٣ سلبا و إيجابا، سواء لجهة الانفتاح الاقتصادي التركي على اقليم كوردستان وعمل مئات الشركات والخبراء الاتراك في قطاعات تنموية مختلفة في الاقليم ، او لجهة التعاون الذي ابدته حكومة الاقليم مع الحكومة التركية في مكافحة العمليات الارهابية لتنظيم داعش وعمليات التمرد لحزب العمال الكوردستاني التركي المعارض الذي يتخذ من بعض مناطق الاقليم ولاسيما في جبال قنديل وسنجار في محافظة نينوى ملاذا امنا لشن عملياته ضد القوات التركية ، اضافة الى التنسيق السياسي والامني المشترك بين تركيا وحكومة الاقليم في الحرب الاهلية في سوريا .

إشكالية البحث:

ان الاشكالية التي يطرحها البحث تقوم على ان اقليم كوردستان قد فرض نفسه منذ سقوط نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣ ، كأمر واقع في معادلة العلاقات العراقية – التركية ، حيث فرض ظهور الاقليم سياسيا وعسكريا واقتصاديا متغيرات سياسية وامنية متعددة لم يعد ممكنا تجاوزها من الجانبين العراقي والتركي ، كونها باتت تؤثر بشكل مباشر على الامن الوطني والمصالح القومية لكلا البلدين مما يحتم إيجاد تعامل خاص للاقليم من قبل الدولتين في ملفات متعددة .

فرضية البحث :

يفترض البحث ان خضوع سياسة اقليم كوردستان للسياسة العراقية الداخلية والخارجية والالتزام بما ورد في الدستور العراقي فيما يتعلق بالفيدرالية الكوردية وضبط علاقات الاقليم مع تركيا وفق مصالح العراق العليا سيعين في ترسيخ العلاقات العراقية التركية وسيبرز الدور الاستراتيجي الايجابي الذي يمكن ان يلعبه الاقليم في تعزيز علاقات البلدين.

منهجية البحث :

تم إستخدام المنهج التأريخي في الدراسة بسبب وجود علاقات تأريخية بين البلدين اضافة الى إستخدام المنهج التحليلي والاحصائي في ثنايا الدراسة .

المحور الاول/ العلاقات العراقية – التركية بعد ٢٠٠٣ :

اولا/ العلاقات العراقية – التركية :

قبل عام ٢٠٠٣ كان العراق يرتبط بارتباطات وثيقة مع تركيا وان كان يشوبها بعض التوترات ، حيث ارتبط الشعب العراقي بموروث ثقافي وديني منذ حقبة زمنية ليست بالقصيرة تعود الى ايام الحكم العثماني للعراق عندما كان البلد خاضعا لسيطرته .(عبد الحسين ٢٠١٣، ١٧)

غير ان العلاقات العراقية مع تركيا ومنذ منتصف الثمانينات كان يشوبها الكثير من المشاكل والتصريحات المتشجنة بين الطرفين بسبب وجود حزب العمال الكردستاني على اراضي العراق وتركزه في شمال العراق، ومنذ نهاية حرب الخليج الثانية ١٩٩١ استغل هذا الحزب وذراعه المسلح الاحداث التي حصلت من ظروف حرب وحصار وتقهرر الجيش العراقي بسبب الحرب والانتفاضات في الشمال والجنوب الى دفعه شن المزيد من الهجمات ونقل اغلب افراده الى شمال العراق بالتعاون مع المخابرات السورية و احد الاحزاب الكردية المعروفة اليوم ، حيث شنت تركيا عدة حملات عسكرية بدأ اكثرها في منتصف التسعينات من القرن الماضي و بموافقة الحكومة العراقية آنذاك ، غير ان وزارة الخارجية العراقية دائما ما كانت تطالب القوات التركية بعدم إقامة معسكرات وسحب القوات فور انتهاء اي عملية عسكرية في المنطقة.(السعدون ٢٠١٢، ١٦-١٧) .

وقد شكل الاحتلال الامريكي للعراق حدثا غير مسبوق اربك العلاقات العراقية التركية واحدث خلالا بنيويا فيها لاسيما بعد ان رفضت الحكومة التركية بشخص رئيس وزرائها رجب طيب أردوغان المشاركة في العمليات الحربية الامريكية ضد العراق واستخدام قاعدة انجرليك التركية لضرب الاهداف العسكرية العراقية ، حيث تعرضت الحكومة التركية لانتقادات كبيرة من الولايات المتحدة ومن دول الاتحاد الاوربي ، ومن الاحزاب العراقية التي جاءت الى الحكم في العراق بعد سقوط نظام صدام حسين ، حيث اعتبرت تلك الاحزاب واغلبها احزاب اسلامية ان الممانعة التركية هي تأييد للنظام السابق ورفض للنظام الديمقراطي الجديد . الا وانه بعد سقوط نظام صدام حسين في ٢٠٠٣ ، ودخول العراق في نفق الاحتلال الامريكي ، فان العلاقات العراقية – التركية شهدت منحى جديد ومتطور ، حيث تمكنت الحكومة التركية سريعا من استعادة علاقاتها مع الادارة الامريكية ، بعد ان شعرت ادارة الرئيس بوش بالحاجة الى الدور التركي ، فضلا عن قدرة الحكومة التركية التنسيق مع بعض القيادات الاسلامية التي لجات الى تركيا وقادت من هناك العمل المقاوم للاحتلال او المعارضة السياسية للحكومات الجديدة ، وقد استثمرت الحكومة التركية هذا المتغير لتعيد علاقاتها مع العراق . وقد شكل البعد الاقتصادي مدخلا اساسيا للحكومة التركية للنفوذ الى الساحة العراقية ، مستغلة ضعف البنية التحتية للاقتصاد العراقي والذي تآكل زمن الحصار الامريكي الغربي

على العراق طوال مرحلة التسعينيات ، وحالة التدمير التي تعرضت لها الكثير من المنشآت النفطية والخدمية والمستشفيات والطرق والجسور ، فضلا عن حاجة العراق للانفتاح على الاسواق التجارية العالمية بعد ركود اقتصادي دام لعقد من الزمن بعد اجتاح الكويت واشتعال حرب الخليج الثانية ١٩٩١ ، وسجلت سنوات الاحتلال الامريكي وما بعده تصاعدا في عدد الشركات التركية العاملة في العراق ، والتي وصلت في عام ٢٠٠٦ الى ما يقارب ال ٧٠٠ شركة تركية عاملة في العراق بمختلف المجالات وهو رقم شهد زيادة في السنوات اللاحقة .(رضوان ٢٠٠٦ ، ٣٩١)

لقد كانت سياسية الخارجية التركية وخصوصا بعد وصول حزب العدالة والتنمية الى سدة الحكم في تركيا قائمة على اساس اقتصادي وامني في التعامل مع العراق ، غير ان الطابع الاقتصادي كان الاكثر شمولية في العلاقات ما بين الدولتين ، حيث اسهم هذا الامر بتنويع العلاقات العراقية – التركية وإنتقال تركيا من سياسة أسبقية الدوافع الامنية التي كانت سائدة في العلاقات في التسعينيات ، الى سياسة تسيطر عليها الاعتبارات الاقتصادية بشكل كبير ، حيث ان رجال الاعمال الاتراك قاموا بتأدية دور مؤثر في عملية تغيير تلك السياسات.(ozean2011,84–89) و قد اكد القنصل التركي في اربيل في العام ٢٠٠٧ ان العلاقات مع العراق واقليم كردستان يجب ان تحقق تكاملا شاملا اساسه العلاقات الاقتصادية المتبادلة دون ان تكون لدى تركيا اي نوايا استحواذ او اطماع في هذا البلد.(حسين٢٠١٢، ١٥٧).

و نظرا للعلاقات الاقتصادية الكبيرة بين تركيا والعراق واقليم كردستان فقد قامت الحكومة التركية بافتتاح ثلاث قنصليات تركية واحدة في اربيل واخرى في الموصل والثالثة في محافظة البصرة اضافة الى وجود السفارة التركية في العاصمة بغداد ، وذكر وزير الخارجية التركية علي بابا جان ان العلاقات العراقية – التركية سوف تشكل محورا مهما لارساء دعائم الامان في المنطقة وان المحور الممتد من البصرة الى اسنطبول سيؤسس الرفاهية والاستقرار لدول المنطقة.(محمود٢٠١٠، ٨٣).

وفي العام٢٠٠٨ الذي كان حجر العلاقة في تطور العلاقة ما بين الدولتين ، قام الرئيس التركي رجب طيب اردوغان بزيارة العراق وقد عدت اوساط سياسية تلك الزيارة بالتاريخية نظرا لانقطاع المسؤولين الاتراك عن زيارة العراق منذ حرب احتلال الكويت عام ١٩٩١ ، وتم خلال الزيارة توقيع العديد من الاتفاقيات ذات الطابع الاقتصادي او الامني ولعل اهمها توقيع اتفاقية إنشاء مجلس للتعاون الاستراتيجي والتي اقرت ضرورة التقاء رئيسا الدولتين مرة كل سنة على اقل تقدير لتباحث افاق التعاون السياسي والاقتصادي والامني بين البلدين، اضافة الى عقد لقاءات دورية ما بين الوزراء و مسؤولي الدولتين ، وفي تلك الزيارة التاريخية تم توقيع (٤٦) اتفاقية شملت جميع المجالات .(عبيد٢٠١٥، ١٠٣).

ولقد حاولت تركيا بعد احتلال العراق بفترة قصيرة ان تلعب دور محوري في البلد، باعلانها انها مستعدة لارسال قوات عسكرية هدفها الحفاظ على وحدة العراق، ومنع تقسيمه ومنع اقامة فيدرالية قد تكون مقدمة لفصل اجزاء من العراق بحجة الفيدرالية او المسميات الاخرى ، حيث ان تركيا وفي بداية احتلال العراق كانت متخوفة بشكل كبير من نشاطات الاكراد السياسية ومتخوفة على وضع كركوك والموصل بشكل خاص من ان تقع بيد الاكراد ، ولم يكن العامل الاقتصادي وقتها حاضرا بمخيلة الاتراك وحكومتهم بالتعامل مع العراق و وضعه الجديد ، وقد حذرت الادارة الامريكية وقتها بأنها سوف تراجع تعاملها مع الحكومة التركية ان أقدمت على مثل تلك الخطوة، مما جعل بوصلة الاتراك تتجه نحو تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين والتركيز بالذات على علاقات اقتصادية شاملة مع حكومة الاقليم لكسب ودهم و مراقبة تحركاتهم عن كثب.(العلاف ٢٠٠٨ ،١٦٢).

لذلك يعتبر العامل الكردي ذا بعد له اهمية كبرى في العلاقات العراقية – التركية وله تأثير واضح في تلك العلاقات سواء بالسلب او الايجاب ، نظرا لوجود حدود مشتركة بينهما يبلغ طولها ٣٣١ كم وان معظمها تقع في مناطق جبلية وعرة لم تستطع الحكومة التركية ان تسيطر على الوضع فيها لمدة عقدين من الزمن لذلك كان لزاما على تركيا تطوير علاقاتها مع العراق وحكومة اقليم كردستان التي تسيطر على تلك المنطقة لغرض التعامل بشكل جديد مع التهديد الذي يشكله حزب العمال على الاراضي التركية وكذلك التعامل بشكل قريب مع التطلعات الكردية القومية فيما يخص التواجد المشترك للأكراد على أراضي الدولتين.(بهنان ٢٠٠٧، ١٤).

ثانيا/ ظهور تنظيم داعش وعلاقة تركيا مع العراق في ظل الحرب على الارهاب :

لقد كان لتركيا دورا فاعلا في محاربة التنظيم المتطرف ، واكتسبت تركيا اهميتها في محاربة الارهاب بإمتلاكها حدود مشتركة مع العراق وسوريا تقدر بحوالي ١٢٠٠ كم تقريبا ، كما انها عضو رئيسي في حلف الناتو وتمتلك قدرات عسكرية حديثة ، و ان قاعدة انجليك الموجودة على اراضيها كانت المنطلق الرئيسي لطائرات التحالف التي كانت تشن ضرباتها على مواقع التنظيم في العراق و سوريا . حيث تمت دعوة تركيا للمشاركة في الحرب على تنظيم داعش في ٨ ايلول ٢٠١٤ ضمن تحالف الناتو .

و رغم تحميل تركيا المسؤولية الكاملة لانتشار الارهاب في العراق على عاتق حكومة المالكي بسبب السياسة الاقصائية التي اتبعها مع خصومه الا انها شاركت وبقوة في الحملة الدولية للقضاء على الارهاب في العراق مع تحفظها على سياسات حكومة المالكي .(الرنتيسي ٢٠١٤)

لقد ادى ظهور تنظيم الدولة الاسلامية المتطرف الى نزوح جماعي من مناطق الموصل وصلاح الدين وديالى وكركوك الى مناطق كوردستان العراق او الى تركيا ، وقد كانت هناك الكثير من الاسباب لتوجه العراقيين الى تركيا منها سهولة السفر عن طريق البر والجو اليها اضافة الى دعوة تركيا العراقيين للجوء اليها لغرض الاستثمار ودفع العجلة الاقتصادية التركية التي استفادت من وجود العراقيين والسوريين النازحين اليها بتحريك السوق التركي وتحريك عجلة العمل فيه ما دفع الكثير من النازحين للتوجه الى سوق العمل الحر في تركيا ، حيث يبلغ عدد النازحين العراقيين الى تركيا في بداية ازمة ظهور داعش بحوالي ٧٠٠ الف عراقي حسب ارقام وزارة الهجرة العراقية وبذلك تعد الجالية العراقية ثاني اكبر جالية اجنبية تسكن بتركيا بعد النازحين السوريين .

لم يواجه العراقيين اي مشاكل في الاندماج مع المجتمع التركي ، بينما انتعش سوق العقار في تركيا بعد ان اصبحت الجالية العراقية ولسنوات عديدة الاولى في شراء العقارات في تركيا وذلك بسبب سهولة التعامل القانوني في الاستملاك وكذلك التجنيس ومنح اذن الاقامة في تركيا ، كما ان من اسباب النزوح العراقي الى تركيا هو توفر مدارس عربية مجانية تتوفر لاي شخص نازح الى تركيا وهو ما شكل دافع قوي للنزوح الى تركيا اضافة الى رخص المعيشة هناك نسبيا مع وجود العامل الديني المشترك وهو الاسلام ، كما ان الحكومة التركية توفر خدمة صحية مجانية للاجئين اليها وهم غير مطالبين بتأمين صحي .(الجزيرة نت ٢٠١٦).

وبالتزامن بالحرب على داعش ، قامت القوات الكردية السورية بالسيطرة على الكثير من المناطق شرق سوريا ابان هجوم داعش على المناطق السورية ، وعندما قامت تلك القوات بالسيطرة على منطقة تل ابيض اعتبرت تركيا تلك التحركات بأنها تسعى الى انشاء (كانتون) كردي في مناطق شرق سوريا لذلك شاركت تركيا في الحرب على الارهاب لمواجهة مخاوف اخرى غير حربها على تنظيم داعش ، حيث بات لحزب العمال الكردستاني ظهير سياسي في سوريا وهو حزب المجلس الوطني الكردي الذي نفى اي ارتباط له مع حزب العمال الكردستاني ، وقد برز التعاون الكردي من الطرف العراقي مع تركيا في الحرب على الارهاب بعد جهود قام بها الحزب الديمقراطي الكردستاني مع تركيا للسماح لعبور مقاتلي البيشمركة الى كوباني (عين العرب) وقد نجحت تلك الجهود نظرا للعلاقة المتينة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي مع حزب اردوغان بدفع تلك القوات لمحاربة التنظيم في كوباني خصوصا المخاوف التركيا من ان سيطرة تنظيم داعش على تلك المنطقة قد تؤدي الى تغلغل التنظيم داخل الاراضي التركية اضافة الى نزوح ما يقارب ال

٣٠٠ كردي من اراضي كوباني الى داخل تركيا بعضهم دخل بطريقة غير مشروعة هو ما ادى الى مخاوف نزوح المزيد من الاكراد الى اراضي تركيا .(الجزيرة ٢٠١٧).

وبالحديث عن إقامة المعسكرات لمحاربة تنظيم داعش في العراق فقد اقامت تركيا معسكرات لها داخل اراضي العراق بحجة محاربة التنظيم ولكن هذه المرة دون الحصول على اذن او موافقات رسمية من الحكومة العراقية ، حيث قامت تركيا بإنشاء معسكر في مدينة بعشيقة شمال شرقي الموصل قيل انه كان بحماية البيشمركة بإتفاق مع محافظ نينوى السابق (اثيل النجيفي) حيث كانت مهمة هذا المعسكر تدريب العناصر المحلية المنضوية تحت امرة ما يسمى الحشد الوطني الذي يبلغ عناصره حسب النجيفي ٧٠٠٠ عنصر تشرف على تدريبهم وتجيهزهم بالسلاح تركيا.

وقد شدد حيدر العبادي رئيس الوزراء العراقي في تلك الفترة على ضرورة انسحاب تلك القوات من المنطقة واخلاء المعسكر من اي قوة اجنبية ، وعقد البرلمان العراقي جلسة طالب فيها بإنسحاب القوات التركية من الاراضي العراقية ، غير ان اي انسحاب او غلق للمعسكر لم يحصل ، وقد اعلن مسؤول عسكري امريكي ان التواجد التركي في معسكر بعشيقة لا يدخل ضمن الجهود المشتركة للتحالف الدولي للقضاء على داعش ، غير ان تركيا استمرت بإقامتها في المعسكر لتدريب عناصر حرس نينوى التابعة لاثيل النجيفي وهو ما سبب ازمة بين الحكومة العراقية والحكومة التركية وقد رفضت الولايات المتحدة التدخل في موضوع المعسكر داعية الى حل الخلاف وفق الاطر القانونية دون ان يكون هناك تأثير على الجهود الدولية لفتح معركة الموصل في ذلك الوقت. وقد وعدت تركيا على لسان رئيس وزرائها أنذاك علي يلدرم ان قواتها سوف تغلق المعسكر وتنسحب من الاراضي العراقية حال تحرير الموصل من قبضة تنظيم داعش ، وهو مالم يحصل حتى وقت كتابة هذه السطور.

ثالثا: الثوابت الاقتصادية والتجارية :

١- العلاقات التجارية بين تركيا العراق : تعد العلاقة التجارية بين العراق وتركيا علاقة مهمة و ركنا أساسيا في العلاقات القائمة بين البلدين ، وبعد التغيير السياسي في عام ٢٠٠٣ ارتفعت التبادل التجاري بين العراق و تركيا الى حد كبير وذلك للتسهيلات التي قدمتها الحكومة العراقية لدول الجوار وخصوصا تركيا التي دخلت بقوة الى الاسواق العراقية والاستثمارات في هذا البلد ، فعلى سبيل المثال كانت حجم التبادل التجاري بين العراق و تركيا قبل دخول داعش هو ١٤ مليار دولار بعد ان كان قبل عام ٢٠٠٣ لا يتجاوز الـ المليار دولار بإحسن الاحوال.

ولاهمية العلاقة التجارية بين البلدين قام وزير الخارجية اضافةالى وزير الصناعة والتجارة التركيين بزيارة العراق في العام ٢٠٠٦ و إنشاء مجلس تعاون ستراتيجي عالي المستوى بين البلدين ، وعلى هذا الاساس ازداد حجم العلاقة الاقتصادية بشكل فعال و مؤثر واصبح العراق في المرتبة الثانية بالتجارة مع تركيا بعد ألمانيا وكان حجم أجمالي الصادرات التركية الى دول الخارج بالنسبة للعراق يترواح بين (١٥%) الى (٢٠ %) .(عبدالله ٢٠٢٠، ٦).

وبذلك تحول العراق الى سوق مفضلة للمستثمرين الاتراك وقد قامت بعض الشركات التركية ببعض المشاريع في العراق لعل اخرها إنشاء ملعب في مدينة الصدر ببغداد يتسع لـ ٣٠ الف متفرج سمي بملعب (الحبيبية) ووصل عدد الشركات التركية العاملة في العراق الى نحو ١٥٠٠ شركة بعضها افتتح افرع دائمة له في كردستان العراق او في بعض المحافظات العراقية، وقد قامت تلك الشركات حتى نهاية عام ٢٠١٣ بمشاريع بلغ عددها ٨٢٤ مشروع بقيمة اجمالية تبلغ اكثر من ١٩ مليار دولار.(الشبوط ٢٠١٦).

٢- الطاقة وتصدير النفط والغاز : اصبح موضوع تصدير النفط او الغاز من تركيا ومن ثم الى بقية الدول الاوربية اصبح عاملا مهما في العلاقات ما بين العراق وتركيا او الاقليم و تركيا على حد سواء خصوصا مع تصاعد الازمة الاوكرانية – الروسية ومقاطعة بعض الدول الاوربية للغاز الروسي واحتياج بعضها الى مصادر بديلة لتوفير الوقود والغاز دون الاعتماد على روسيا ، وقد اصبح هناك حراك محموم لتصدير الغاز الى اوروبا حاليا عن طريق الاعتماد على قطر او فنزويلا والعراق ، وقد كشفت مصادر في وزارة النفط والثروات الطبيعية في اقليم كوردستان عن خطوات لاعادة احياء مشروع تصدير الغاز الى تركيا من حقلي (خورمو الغازي) في اربيل و جمجمال في مدينة السليمانية ، حيث يملك العراق في حقوله الشمالية الواقعة ضمن اراضي اقليم كوردستان و نينوى و كركوك إحتياطات غاز هائلة تقدر بنحو ٢٠٠ تريلون قدم مكعب حيث ان اغلب حقول الغاز هذه تفتقر الى البنى التحتية التي تسعى تركيا الى بنائها واستغلالها لتقليل إعتمادها اولا على الغاز الايراني الذي تستورده و تصدير الغاز الى اوربا ثانيا .(عبد الرزاق ٢٠٢٢) .

ورغم وجود دعوة قضائية كانت قد رفعتها الحكومة العراقية ضد تركيا في العام ٢٠١٤ ضد تركيا بسبب اتفاقها مع حكومة الاقليم بتصدير نفطها الى اوروبا الا انه يبدو ان الحكومة العراقية غير جادة في الوقت الحالي بمتابعة القضية في المحاكم الدولية ضد تركيا بعد تصاعد الاهتمام الاوربي

على وجه الخصوص بالغاز العراقي الذي تسعى اوروبا الى ان يكون احد البدائل عن الغاز الروسي ، لذلك تسعى تركيا جاهدة الى عقد صفقات جديدة مع الحكومتين العراقية الاتحادية و حكومة الاقليم بخصوص تصدير الغاز اليها ومن ثم الى اوروبا. و ان هناك تعاون وثيق بين حكومة الاقليم ممثلة بشركة النفط المعروفة (كار) مع الحكومة التركية حيث عقدت الشركة إتفاق لتصدير الغاز الطبيعي من كوردستان الى تركيا ومن ثم الى اوروبا حيث وقع الاتفاق في ديسمبر من العام ٢٠٢١ حول إنشاء خط انابيب غاز في دهوك على بعد ٣٥ كم من الحدود التركية خصوصا ان تركيا تريد ان يكون الاقليم احد البدائل المتنوعة للاعتماد على الغاز بعد ان حصلت مشكلة سياسية في شتاء ٢٠٢١ بين تركيا وايران عندما قامت الاخيرة بقطع الغز المصدر الى تركيا فجاءة وبدون تبليغ مسبق مما تسبب بتوقف معظم الشركات التركية عن العمل لمدة ٧٢ ساعة وخسارة تركيا ما يقارب ال ٢ مليار دولار وقد اعتذر الجانب الايراني عن هذا الخلل بينما شكك المسؤولين الاتراك بتلك النوايا مما جعل تركيا تصلو الى ان يكون غاز الاقليم بديلا اساسيا عن الغاز الايراني وهو ما يفسر غضب الايرانيين من صفقة محتملة بين الاقليم وتركيا بخصوص تصدبر الغاز ، حيث قال رئيس الحكومة في اقليم كوردستان مسرور بارزاني ان الغاز الكوردي سيتم تصديره الى اوروبا في نهاية المطاف.

لذلك فإن العلاقات التركية – الكوردية على وجه الخصوص تتلاقى في المصالح الاقتصادية بل وحتى السياسية والامنية فيما يخص قضية حزب العمال الكردستاني التي تخشى الاطراف الكوردية المحسوبة على الحزب الديمقراطي الكردستاني من ان حزب العمال قد يستدف تلك الانابيب التي تنقل الغاز والنفط الى تركيا مثل ما كان يستهدف سابقا خط نفط كركوك – جيهان الى تركيا ، لذلك تسعى الاطراف الكوردية الى تأمين المناطق التي سوف يمر منها الانبوب الى تركيا بالتخلص بشكل سلمي او سياسي على الاقل من تواجد الحزب التركي المحظور او تواجد عناصر متحالفة معه مثل قوات الحماية الايزدية (يبشه).

وقد شجع وجود قانون النفط والغاز في الاقليم الشركات النفطية التركية والعالمية على التواجد في اراضي الاقليم ، غير ان الخلافات رجعت من جديد على الساحة بخصوص هذا القانون حيث قال وزير النفط العراقي (احسان عبد الجبار) ان قانون النفط والغاز في اقليم كوردستان يعتبر باطلا و غير دستوري رغم ان القانون كان قد اقر في برلمان الاقليم منذ العام ٢٠٠٧ ، وبالتالي اعتبار كل العقود التي ابرمها الاقليم مع الشركات النفطية باطلة وغير قانونية ، وقد ينذر هذا الامر بمشاكل جديدة مع الاقليم الذي يرفض تطبيق قرارات وزير النفط ويعتبرها قرارات (سياسية) غير صحيحة

وليس لها اي اساس قانوني وقد تبرز ازمة جديدة مستقبلا بين الحكومة العراقية وحكومة الاقليم خصوصا فيما يتعلق بإرسال رواتب الموظفين في الاقليم.

المحور الثاني : الاهمية الإستراتيجية لإقليم كوردستان بعد ٢٠٠٣ :

لقد ازدادت الاهمية الجيوسياسية التي بات يلعبها اقليم كوردستان خصوصا بعد التغيير الذي حصل في عام ٢٠٠٣ نظرا للدور التي اعطته سلطة الائتلاف المؤقتة والامتيازات والصلاحيات اضافة الى الحكم شبه المستقل عن الدولة بعد عام ٢٠٠٣ للاقليم ، كما ان تنامي اكتشافات الغاز والنفط في الاقليم والتي كانت متوقفة او شبه متوقفة ولفترات طويلة بسبب الصراع ما بين القوات الكردية (البيشمركة) والحكومة العراقية السابقة كان قد سبب تأخرا في الاكتشافات النفطية في تلك الرقعة الجغرافية الواعدة ، حيث اصبح لاقليم كوردستان مكانة مهمة في سوق النفط والغاز وقد سارعت حكومة الاقليم بتوقيع عدة اتفاقات للتنقيب عن النفط وإستثماره بشكل سريع بما يدعم التنمية المحلية في أراضي الاقليم.(الكاكائي ٢٠١٩ ، ١).

غير ان الاقليم كان قد وقع مع العديد من الشركات النفطية العالمية المعروفة مثل اكسون موبيل وشل الفرنسية ، كما ان الاقليم قام بتصدير النفط و لاول مرة في العام ٢٠١٤ الى الاسواق العالمية عن طريق خط انابيب يربط الاقليم والاراضي التركية ، وهو ما يثبت العلاقة القوية مع تركيا رغم العراقيل الامنية وتواجد حزب العامل الكوردستاني على اراضي الاقليم ، وبتصدير النفط و إنشاء البنى التحتية لاستغلال وإستثمار النفط والغاز في الاقليم ، فأن اقليم كوردستان العراق اصبح ذا اهمية ومكانة استراتيجية في سوق النفط العالمي، حيث ان في عام ٢٠١٤ وحدها تم تصدير ٣٧ مليون برميل عبر خط انبوب كوردستان – تركيا ، و ما يقارب ١٣ مليون برميل عن طريق الشاحنات.(Kurdistan Regional Government Oil Production2014)

كما ان هناك عدة عوامل رئيسة ساعدت على تطور الاقليم واخذ المكانة الاستراتيجية في العلاقات الاقتصادية العراقية – التركية والكردية على وجه الخصوص وتلك العوامل هي : (جوزل ٢٠٠٣ ،٢-٤).

١- الاستقرار الامني الذي شهده الاقليم خلافا لما كان يحصل في بقية اجزاء العراق من خروقات امنية كبيرة وتفجيرات ، كان الاقليم ومنذ عام ١٩٩٧ يشهد استقرارا امنيا بعد سيطرة الحزبين الرئيسين على مقدرات الاقليم والاوضاع فيه ، كما ان اعوام ما بعد الاحتلال الامريكي شهد نزوح الكثير من العوائل من وسط وغرب العراق الى مناطق الاقليم بسبب الوضع الامني المستقر فيها.

٢- الحراك السياسي حيث شهد الاقليم حراك سياسي يطالب بتطبيق الديمقراطية والمشاركة السياسية خصوصا ان الاقليم كان لديه برلمان وحكومة مستقلة عن سيطرة الحكومة المركزية حتى قبل سنوات

الاحتلال الامريكي ، حيث سارع هذا الامر بتطوير المؤسسات السياسية في الاقليم حتى قبل ان يشهد العراق إنتخابات برلمانية في العام ٢٠٠٥.

٣- النمو الإقتصادي حيث ان الاستقرار الامني في مناطق الاقليم ادى بطبيعة الحال الى جذب العديد من الاستثمارات الاجنبية وخصوصا التركية منها الى اراضي الاقليم للقيام بالعديد من المشاريع التنموية ومشاريع البنى التحتية ، رافق ذلك قيام برلمان اقليم كردستان بتشريع القوانين التي تجذب الاستثمار الاجنبي الى اراضي الاقليم وتسهل عملها وتطور هيكلية الاقتصاد في الاقليم ، وهنا لايتم التغافل عن الدور الكبير الذي لعبته الشركات التركية في هذا المجال بسبب علاقات بعض رجال الاعمال الاتراك بعدد من السياسين الاكراد.

٤- اصبح لكوردستان اهمية إستراتجية بعد تعرف الكثير من الشركات العالمية على قوانين الاستثمار داخل الاقليم وهي قوانين جاذبة للاستثمار الخارجي مع تقديم تسهيلات قلما وجد نظيرها في العديد من الدول ، حيث اصبح الاقليم واجهة رئيسية من الواجهات الاستثمارية العالمية الواعدة ، حيث يحق للمستثمر الاجنبي وحسب قانون الإستثمار في إقليم كردستان رقم ٤ لسنة ٢٠٠٦ يحق له امتلاك رأس المال كله دون مشاركته مناصفة او بنسبة معينة مع الاقليم كذلك له الحق في تملك الاستثمار او تأجيره ويعامل كمعاملة رأس المال الوطني ، حيث شجع هذا الامر العديد من الشركات العالمية وبمختلف المجالات الى التوجه والاستثمار في اقليم كردستان العراق كما ان هناك تسهيلات عديدة في ما يخص الاعفاءات الضريبية والكمركية والتي قد تستمر لمدة ١٠ سنوات.(قانون استثمار اقليم كوردستان ٢٠٠٦).

٥- تعد منطقة إقليم كردستان واحدة من اهم المناطق الهيدروكاربونية في العالم لما يمتلكه الاقليم من إحتياطات ضخمة من الموارد الغازية والنفطية ، حيث جذبت حكومة الاقليم ٤٥ شركة عالمية مختصة في مجالات الطاقة ، وصرفت حكومة الاقليم ما يقارب ال ١٢ مليار دولار في الاستثمارات الاجنبية مما يجعل اقليم كردستان في الوقت الحالي سوق مهم من اسواق موارد الطاقة في العالم.(الكاكائي ٢٠١٩ ، ١).

٦- اهمية الاقليم كبديل عن روسيا بتصدير الغاز الى تركيا ومن ثم الى اوروبا خصوصا بعد الازمة الاوكرانية – الروسية ، ومقاطعة بعض الدول للغاز الروسي جراء تلك الازمة مما جعل الانظار تتجه الى الاقليم والعراق بشكل عام بأن يكونا بديلين عن الغاز الروسي ، وقد قام الاقليم بإتفاق مع

الجانب التركي بتوسيع خط انابيب يمر بإراضيه والقيام بإتفاق لانشاء خط انابيب جديد اخر لتصدير الغاز الطبيعي الى تركيا و اوروبا .

المحور الثالث: أبعاد المصالح والتصادم في العلاقات العراقية – التركية :

كثيرة هي أبعاد المصالح المشتركة ما بين العلاقات العراقية والتركية فهي لاتشمل المصالح الاقتصادية فحسب ، بل هي مصالح تأريخية وثقافية وحدود جغرافية تلتقي فيها المصالح و المنافع بين الدولتين ، كما تتعارض وتتصادم فيها العلاقة بين الجارين الكبيرين نظرا لحجم المشكلات الموجودة وصعوبة التوافق السياسي حولها وفي مقدمتها المسالة الكردية و وجود حزب العمال الكردستاني المحظور داخل اراضي العراقية وكذلك الوجود التاريخي للتركمان في العراق مع ما لديهم من مصالح مشتركة مع الدولة التركية التي ترى انها المسؤولة عن حمايتهم من اي تهديدات دون مراعاة السيادة العراقية وكذلك مسألة كركوك والصراع عليها.

وفي الواقع فإن علاقة العراق مع تركيا علاقة جوهرية وذا بعد امني واقتصادي ومشتركات جغرافية عديدة ، فالعراق يشترك بحدود واسعة مع تركيا اضافة الى اشتراكه بأنهاره الرئيسية التي تنبع من الجانب التركي (دجلة والفرات) ، حيث ان علاقة العراق مع تركيا كانت طالما ما تتأثر بشأن مسألة المياه بشكل رئيسي بسبب التصادم وفي بعض الاحيان محادثات المصالح المشتركة مع تركيا بخصوص هذا الشأن حيث ان معاهدة لوزان في العام ١٩٢٣ كانت من اول المعاهدة التي تنظم تقسيم واردات مياه هذين النهرين ما بين العراق وسوريا وتركيا وتحول بذلك نهر دجلة والفرات من نهرين وطنيين تركيين الى نهرين دوليين ما بين الدول الثلاث التي تشترك في جغرافيته.

كذلك فأن من ابعاد المصالح والتصادم في الوقت نفسه هو البعد الامني الشائك في العلاقات العراقية التركية بوجود قضايا أمنية مشتركة تخص كلا البلدين ، وإن مشكلة حزب العمال الكردستاني هي معضلة الامن الرئيسية ما بين العراق وتركيا ، وقد اصبح إقليم كوردستان طرفا فاعلا ومهما في هذه العلاقة والمأزق الامني المتعقد والمتجدد ، وبقدر تعلق العراق في هذا الامر فقد قام بإعطاء تصريح للقوات التركية بدخول الاراضي العراقية من جهة الشمال وبمسافة لاتزيد عن ١٠ كم لملاحقة خلايا حزب العمال المحظور مع إخطار الخارجية العراقية بذلك وفق معاهدة وقعت في العام ١٩٨٤.(رضوان ٢٠٠٦ ، ١٩٤).

وقد اصبح العامل في العلاقات مع اكراد العراق او ممثليهم حجر العلاقة العراقية التركية بعد عام ٢٠٠٣ حيث تؤدي العلاقة مع الاكراد دورا مهما في فكر السياسة الخارجية التركية اضافة الى وجود عدد كبير من الاكراد في الجانب التركي والعلاقة القومية والترابط الوثيق ما بين الاكراد في كلتا الدولتين ، حيث

ظل عامل البعد القومي للاكراد يلعب الدور المهم في العلاقة ما بين العراق وتركيا ،حيث تظل العلاقة مع الاكراد هي عامل الاضطراب او عامل التعاون في علاقات تتحكم بها ايضا عوامل اخرى ولكن ابرزها بطبيعة الحال القضية الكردية المتقلبة في السياسة التركية لا سيما في الدوائر العسكرية والقومية.(فولر ٢٠٠٩ ، ١٢٦) وعلى اي حال يمكن لنا ان نستعرض اهم ابعاد المصالح والتصادم مع تركيا ودور اقليم كردستان في تلك المعادلة وعلى النحو الاتي :

وهناك ايضا مسألة الوجود التركماني في العراق وخصوصا في محافظتي كركوك والموصل (تلعفر) ، حيث تعد قضية كركوك والوجود التركماني فيها من اقدم القضايا الخلافية ما بين العراق وتركيا وحتى ما بين تركيا والاكراد وحكومتهم ، حيث ان كركوك وموقعها المهم اضافة الى وجود النفط فيها و بإحتياطات كبيرة كان عامل مهم جعل تركيا دائما ما تركز على كركوك في محادثاتها مع حكومة المركز او الاقليم بحجة حماية الوجود (التركماني) في المدينة.(العامري ٢٠١٣، ٢٠٩).

حتى ان الاتراك يرفضون سيطرة اي قومية او إثنية على المدينة حتى وان كانت هناك مادة دستورية في الدستور العراقي لغرض تطبيع الاوضاع في المدينة ، حيث ان الحكومة التركية ترفض سيطرة طرف او قومية على حساب اخرى بسبب المخاوف على القومية التركمانية هناك حسب زعمهم ، وهو ما أكده رئيس الوزراء التركي عبد الله غول في معرض حديثه عندما كان وزير خارجية بلاده بالقول ان تركيا لن تسمح بهيمنة اي جهة بفرض سيطرتها على المدينة وهذا بطبيعة الحال تدخل في قرارات وسيادة الدولة العراقية ونقطة خلاف ازلية في العلاقات العراقية – التركية.(هاشم ٢٠٠٩ ، ٥٥).

كما ان من أبعاد التصادم في العلاقات العراقية – التركية هو وجود منافذ حدودية للعراق مع تركيا ، وان اغلب موارد هذه المنافذ تذهب الى حكومة الاقليم دون إرسالها الى الحكومة الاتحادية وإن تركيا تغض الطرف على الكميات المسموح إدخالها الى العراق عن طريق هذه النوافذ حتى يستفاد من هذه الخطوة العديد من الشركات والاشخاص ذو النفوذ والعلاقة مع حكومة الاقليم او من المقربين لها ، وبالتالي إغراق السوق العراقية بمنتوجات قد تهدد المنتوجات المحلية بهدف إضعافها. كما ان هذه المنافذ تكون ممرا ايضا لتصدير النفط عبر الشاحنات الى تركيا ومنها الى دول اوروبا دون موافقة حكومة العراق الإتحادية خصوصا عن طريق معبر الخابور الحدودي مع تركيا.(الحميري ٢٠٢١ ، ٥٥-٥٦).

وفيما يخص محددات المصلحة المشتركة في العلاقات العراقية – التركية يبرز العامل الاقتصادي كعامل مهم واساسي يتحكم في العلاقة ما بين الدولتين ويأثر عليها بشكل كبير ، فقد قامت الشركات التركية بإنجاز ٦٤٥ مشروعا في مجال البنى التحتية والاسكان والمجمعات الاستثمارية في العراق منذ العام ٢٠٠٣ وحتى

العام ٢٠١٢ ، كما وارتفعت قيمة الصادرات التركية الى العراق بما يقارب ال ١٥ مليار دولار في العام ٢٠١٢ فيما تسعى تركيا الى رفعها الى حوالي ٥٠ مليار دولار في الاعوام المقبلة ، وفي نفس مسار تطوير العلاقة الاقتصادية مع العراق فقد سعت حكومة حزب العدالة والتنمية التركية بالتوازي الى تقوية العلاقات الاقتصادية مع حكومة الاقليم ايضا كخطوة بديلة عن الحل السياسي والعسكري مع الاقليم ، حيث اصبحت تركيا الاولى في مجال الاستثمار في اقليم كوردستان بشركاتها لتتجاوز اكثر من ٨٠% من مجموع الاستثمارات الاجنبية في الاقليم.(عثمان ٢٠١٢ ، ١٩٤).

كما ان الاقليم نفسه يعد مدخلا لدخول المواد والبضائع التركية الى العراق اضافة الى ان الكثير من خطوط الغاز والنفط تمر الى تركيا عن طريق كردستان العراق مثل خط كركوك – جيهان الذي يعبر منه ما لا يقل عن ربع النفط العراقي المصدر كما ان هناك خطوط اخرى سوف تفتح في المستقبل تمر كلها عبر كردستان العراق والذي سوف يصدر منه الغاز الى الاراضي الاوربية والتي سوف تمر ايضا عن طريق الاراضي التركية ، مما يبرز اهمية العلاقة القائمة في الوقت الحالي.(الحريري ٢٠١٣ ، ٣٣٣).

ومع تطور العلاقة القائمة ما بين اقليم كردستان والحكومة التركية ، وافقت الحكومة العراقية على افتتاح القنصلية التركية في اربيل في العام ٢٠١٠ بسبب استقرار الاوضاع الامنية وتطور التبادل التجاري و دخول الاستثمارات التركية وبقوة الى الاقليم و ازدياد الاستثمار ما بين الاقليم وتركيا.

الخاتـــــــمة

أضحى لاقليم كردستان العراق دور مهم ومحوري في العلاقات التي تربط ما بين العراق وتركيا بعد ان كان الاقليم لا يلعب اي دور في هذا الموضوع وبعد ان كان الاقليم على الهامش في الساحة الاقليمية والدولية ، غير ان سقوط نظام صدام حسين والتغيير السياسي الكبير الذي حصل بعد العام ٢٠٠٣ جعل الاقليم يبرز على الساحة الاقليمية وذلك بفضول الجهود السياسية من قبل حكومة الاقليم اضافة الى الدعم الامريكي للقرار الكردي ومساندته في الكثير من المحافل والفعاليات الاقتصادية وفي مرات عديدة على حساب الحكومة الاتحادية نفسها ، تبرز المكانة المهة التي بات يلعب فيها اقليم كردستان بالعلاقة مع تركيا التي تعد من ابرز العلاقات حساسية وتأثيرا على الامن الوطني للعراق وذلك بأن تركيا تتشارك مع العراق بنهري دجلة والفرات التي يعد الشريانين المهمين للعراق في رفد الزراعة وقيام الحضارة فيه ، الى جانب التبادل والحركة التجارية الكبيرة مع تركيا وكون تركيا اضافة الى اقليم كردستان بوابة العراق نحو تصدير منتجات النفط والغاز والسلع الاخرى الى تركيا او دول الاتحاد الاوربي .

ومن اجل بناء علاقات وثيقة مع الجانب التركي كان لابد للحكومة العراقية من التنسيق والتعاون مع حكومة الاقليم و لاول مرة بعد عام ٢٠٠٣ حيث اصبحت علاقة تعاون وتنسيق دون علاقات حروب او تمرد او عصيان كما كان في السابق ، وقد حاولت الحكومة العراقية التنسيق بشكل كبير مع حكومة الاقليم بعد قيام تركيا بمثل هذا الفعل ضمانة لاستثماراتها غير ان هذه العلاقة كانت علاقة ضد و علاقة مصلحة في أحيان اخرى ، فقدت تعاونت حكومة انقرة وبشكل مباشر مع حكومة الاقليم و دون التنسيق مع حكومة المركز بتصدير النفط المستخرج من (الاراضي الكردية) و (المناطق المتنازع عليها) دون اخذ الموافقات الرسمية او الاصولية في تلك العمليات ، لذلك فإن الاقليم بات يلعب الدور المركزي في تلك العلاقة الشائكة والمعقدة تأريخيا ما بين العراق والدولة التركية .

المصـــــــــــادر :

اولا / ألمصادر باللغة العربية :

١- الحميري ،إيناس محمد ٢٠٢١ .*الدول الأقليمية و أقليم كردستان بعد ٢٠٠٣ (دراسة في تطور المواقف والعوامل المؤثرة)* .العراق : دار الابداع للنشر والتوزيع.

٢- الحريري ،جاسم يونس،٢٠١٣. *العلاقات بين العراق ومحيطه الاقليمي والدولي بعد ٢٠٠٣* .الخرطوم: دار الجنائن للنشر والتوزيع.

٣- فولر،جراهام ، ٢٠٠٩ . *الجمهورية التركية الجديدة (تركيا كدولة محورية في العالم الاسلامي)* .ابو ظبي :مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

٤- عثمان ،ناظم يونس ٢٠١٢. *الاكراد على طرفي الحدود العربية – التركية التداعيات السياسية والاجتماعية* . الدوحة: المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات.

٥- رضوان ،وليد٢٠٠٦ . *العلاقات العربية – التركية : دور اليهود والتحالفات الدولية* . بيروت: دار المطبوعات للنشر والتوزيع.

٦-العلاف،ابراهيم خليل ٢٠٠٨ ."نحن وتركيا" . *مركز الدراسات الاقليمية* .الطبعة الاولى.

٧-محمود،احمد ابراهيم٢٠١٠ . "حال الأمة العربية (٢٠٠٩-٢٠١٠) النهضة او السقوط" . *مركز دراسات الوحدة العربية*.

٨-بهنان،حنا عزو٢٠٠٧ . "قضية حزب العمال الكردستاني وإنعكاساتها على العلاقات العراقية – التركية (١٩٨٤-٢٠٠٧)" .*مركز الدراسات الاقليمية-جامعة الموصل*.

٩-جوزل،عبد الحكيم خسرو ٢٠٠٣ . "تطورات القضية الكردية في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣ ". *المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات*.

١٠-حسين،مصطفى جاسم ٢٠١٢ ."الدور الاقليمي التركي للمدة (٢٠٠٢-٢٠١٢)". *المجلة السياسية الدولية . كلية العلوم السياسية – الجامعة المستنصرية*.

١١–عبيد ،منى حسين ٢٠١٥ . "العلاقات العراقية – التركية و أثرها في استقرار العراق" . *مجلة دراسات دولية . صادرة عن كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين.*

١٢–السعدون ،واثق محمد٢٠١٢ . "البعد الامني في العلاقات العراقية – التركية" . *مركز الدراسات الاقليمية – جامعة الموصل .*

١٣–الكاكائي، وحيد انعام ٢٠١٩ . "جيوسياسة النفط والغاز في اقليم كردستان العراق والفواعل الاقليمية والدولية" . *ورقة بحثية .*

١٤–عبد الحسين، ياسر ٢٠١٣ . "السياسة الخارجية في عهد احمد داوود اوغلو : دراسة في مستقبل العلاقات العراقية – التركية" . *مجلة أبحاث استراتيجية . مركز بلادي للدراسات والبحوث الاستراتيجية.*

١٥–العامري ، علي محمد حسين ٢٠١٣ . "العلاقات التركية – العراقية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية" . *مجلة دراسات سياسية – بيت الحكمة.*

١٦––هاشم، عامر ٢٠٠٩ . "دراسة في اثر الفاعلين الايراني والتركي في المعادلة العراقية". *مجلة دراسات سياسية بيت الحكمة.*

ثانيا / المصادر باللغة الانكليزية :

1- *Kurdistan Regional Government , Ministry of Natural Resources,Oil Production,Export and Consumption,Report of 2014.*
2- Ozean,Mesut 2011.,*From Distance to Engament: Turkish Policy towards the Middle East,Iraq and Iraqi Kurdish*,Insight Turkey.

3-elhamiri,enas mohammed2021.*aldol aleqlmia wa eqlim kurdstian baad amm 2003,[the regional state and Kurdistan region after 2003]*. Iraq:abdaa for publishing.

4-alharerei,jasim younes2013.*alelaqat ben aliraq wa mohetah aleqlemi wa aldoalei baad 2003[the relations with Iraq]*. sudan:house of janaan for publishing.

5-*foler,graham 2009.aljomhorei alturkea al jadeda[the new Turkish republic]*. UAE: emeriti strategic center.

6-*othman,nadehm youns 2021.alakrad ala trefei alhodod alarbia alturkeia[the Kurds on the border line between arab and turkey]*. Qatar: the Arabic center for studies.

7-*radwahn,waleed 2006.alelaqat alarabeaha alturkei[the arab-turk relations]*. Lebanon:the house of printing for puplishing.

8-alalaf,ibrihem khalel 2008.nahno wa turkea [us and turkey]. center of strategic studies.

9-*mahmod,ahmad ibrahm 2010.hal alomaa alarabeha [the arab nation condition]*. center of arab studies.

10-*bahnan,hanna azoo 2007.,qadeat hazb alommal alkurdstini [the case of the kurdstini workers party]*. Iraq: center of mousl studies .

11-josel,abdulhakem khesro 2003.tatorat alqathea alkuredi[the devoplment of the Kurdish case]. Qatar:the arbaic center for studies.

12-hussen,mustifa jasim 201.,aldor aleqlemi alturke [the role of the regional turkey. Iraq: the political and international magazine.

13-*obeid,mona hussien 2015.alealaqt aleraqi alturkeah [the Iraqi-turkish relations]*.,Iraq:the international studies magazine.

14-*alsaadon,watheq mohammed 2012. alboad almneah fe alealqt aliraqeah alturkeah [the security role of the Iraqi-turkey relations]*.,Iraq: the mousl regional magazine.
15-*alkakae,wahed enaam 2019.geoseaset alnafet wa alqaz fe eqlem kurdstin[the geographic oil and gas in Kurdistan region]*. Iraq: a work paper study.
16-*abdulhussien,yaser 2013.alseysa alkharge fe ahd ahmad dawood oglo [the external affairs in ahmed dawood oglo role]*. Iraq : belady center for studies.
17-*alameri,ali mohammed 2013.alelaqt aliraqieha al turkeah fe ahad hokomat hazb aladalah waaltinmeah[the Iraqi-turkish relations in adalah party]*. Iraq:the house of wisdom for puplishing.
18-*hashem,amer 2009.derasah fe ather alfaelan alturkey wa alerini [study in iran and turkey actions]*,Iraq:the house of wisdom for puplishing.